بيان حول موقف رئيس الوزراء يوم 7 نوفمبر

بشأن موقف الحكومة اليابانية من حكم السلطة القضائية الكورية حول العمل الإجباري

نعرب عن الاستياء العميق لإطلاق قادة الحكومة اليابانية تصريحات شديدة اللهجة حول حكم المحكمة العليا في جمهورية كوريا بشأن قضية ضحايا العمل الإجباري الكوريين خلال فترة الاحتلال الاستعماري الياباني.

إن تصريحات قادة الحكومة اليابانية غير معقولة وغير حكيمة.

وقرارات السلطات القضائية ليست مسائل دبلوماسية بين الحكومات، حيث تعد السلطات القضائية سلطة تصدر قرارات قانونية فقط، ولهذا فإن عدم تدخل الحكومات في قرارات السلطات القضائية يعتبر أهم قواعد الديمقراطية. ولا نعتقد أن قادة الحكومة اليابانية يجهلون هذه الحقيقة.

لم ينكر حكم المحكمة العليا لجمهورية كوريا المعاهدة الأساسية الكورية اليابانية التي أبرمت في عام 1965 بل اعترف بتلك المعاهدة، وبناء عليها أصدر رأيا حول مدى نطاق تلك المعاهدة. ويبين نص الحكم هذه الحقيقة بوضوح.

نمتنع عن ذكر هذه المسألة إلى أبعد الحدود، ونعمل على إيجاد سبل للتعامل معها من خلال استشارة الجهات الحكومية ذات الصلة والخبراء المدنيين.

يمكن لقادة الحكومة اليابانية إصدار شكاوى من حكم السلطة القضائية في جمهورية كوريا. لكن قادة الحكومة اليابانية حاولوا جعل هذه المسألة صراعا دبلوماسيا، وهو مما اضطرنا إلى إبداء الرأي وجعلنا نشعر بالأسف الشديد.

ندعو قادة الحكومة اليابانية إلى التعامل بشكل حكيم. وسوف تبذل الحكومة الكورية أقصى الجهود لعلاج جروح ضحايا العمل الإجباري. كما تعرب الحكومة الكورية مجددا عن أملها في تطوير العلاقات الكورية اليابانية لتكون موجهة نحو المستقبل.

7 نوفمبر 2018

رئيس وزراء جمهورية كوريا لي ناك يون